الباب السابع
اتفاقية التصحر في وزارة البيئة

المؤسسة البيئية الحكومية في مصر

يعهد التنظيم المؤسسي في مصر لوزارة الدولة لشئون البيئة ومعها جهاز شئون البيئة بالمسئولية الدستورية الخاصة بالمشاركة ومتابعة اتفاقيات البيئية الدولية، والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة لكي تقابل مصر التزاماتها أو تستوفي حقوقها من هذه الاتفاقيات، وكذلك إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف ترشيد استخدام الموارد والمحافظة على البيئة من التلوث. ومن المفيد أن نعلم أن المحاولات الأولى للعمل البيئي في مصر ترجع إلى عام ١٩٧٠ عندما طلبت اليونسكو من كافة دول العالم إنشاء لجان وطنية لبرنامج الإنسان والغلاف الحيوي Man and the Biosphere Program والذي يعرف اختصارا بالحروف MAB. وتشكلت لجنة وطنية مصرية من نخبة من الخبراء من ذوي التخصصات ذات العلاقة بالبيئة في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية من الهيئات الحكومية والهيئات الأهلية.

وجمعت اللجنة بين مهام متصلة بالبرنامج الوطني الذي أقرته اليونسكو وبرنامج مشابه من المجلس الدولي للاتحادات العلمية الذي يعرف اختصاراً باسم أكسو ICSU، واقترحت بعد دراسات ومداولات استغرقت بضع سنوات تنظيما مصريا يتناول موضوعات البيئة في مصر. ويتضمن التنظيم أربعة عناصر رئيسية هي لجنة وزارية عليا لشئون البيئة يتبعها صندوق خاص للموارد المالية، وشبكة للرصد والبيانات البيئية، ومعهد عال لتدريب وتأهيل الأخصائيين في العلوم البيئية، وبرنامج وطني للبحوث والدراسات العلمية البيئية.

وبناء على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ في عهد وزارة الدكتور فؤاد محي الدين بإنشاء جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء ليتاح له الموقع البروتوكولي المناسب في تعامله مع الوزارات. وتعدل هذا القانون بصدور قانون البيئة الموحد رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الذي أناط بوزارة الدولة لشئون البيئة رسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختلفة.

وتمثل الوزارة الجهة القومية لدعم العلاقات البيئية بين مصر والدول والمنظمات الدولية بما فيها الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية. والذراع التنفيذي للوزارة هو جهاز شئون البيئة. ويتولى تصريف أمور الجهاز مجلس إدارة برئاسة وزير البيئة وعضوية الرئيس التنفيذي للجهاز كنائب للرئيس، وممثلي الوزارات ذات الصلة وخبراء ومنظمات غير حكومية. ويعاون الرئيس التنفيذي للجهاز ثلاثة مراكز متخصصة هي مركز معلومات، ومركز تخطيط ومتابعة، ومركز دعم فني.

وتقوم الوزارة في سبيل تحقيق أهدافها بإعداد دراسات عن الوضع البيئي وصياغة خطة قومية لحماية البيئة ووضع المعايير الواجب الالتزام بها قبل البدء في مشروعات جديدة، وتقرير معدلات عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات ووضع إجراءات تقييم التأثير البيئي للمشروعات، وجمع المعلومات الوطنية والدولية الخاصة بالوضع البيئي والمشاركة في إعداد وتنفيذ البرنامج القومي للرصد البيئي، واقتراح آليات اقتصادية لمنع التلوث وإعداد خطط وبرامج تدريب التثقيف البيئي، وتنفيذ مشروعات تجريبية للمحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث، وإعداد تقارير دورية وتقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم إلى رئيس الجمهورية.

وفي هذا السياق شارك ممثلو وزارة البيئة كمنسقين وخبراء فنيين ضمن الوفود المصرية في اجتماعات اتفاقيات البيئة الدولية ومنها اتفاقيات الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ واتفاقية التصحر. وقدمت وزارة البيئة هذه الاتفاقيات إلى مجلس الشعب حيث تم التصديق على اتفاقيتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ في ٢٠ يونيو عام ١٩٩٤ واتفاقية التصحر في السابع من يوليو عام ١٩٩٥.

التعريف والتوعية بالاتفاقية

قامت وزارة البيئة باتخاذ عدة خطوات تمهيدا لوضع اتفاقية التصحر موضع التنفيذ في مصر، كان أولها تسمية جهاز شئون البيئة جهة مرجعية وطنية تعمل كحلقة اتصال وتنسيق لجهود كافة الوزارات والمؤسسات والجمعيات المتصلة والمهتمة بالتصحر. وقامت الوزارة أيضا بالتنسيق على المستوى الدولي وخصوصا في المحافل ذات الصلة ومنها لجنة التيسير التابعة لمجلس وزراء العرب المسئولين عن البيئة والمجلس الوزاري الإفريقي للبيئة. ونظمت الوزارة عدة ندوات منفردة ومشتركة ونشرت عدة مطبوعات للتعريف بالاتفاقية، وبذلت جهودا لنشر ثقافة الاتفاقية على كافة المستويات، كما شكلت لجنة متخصصة للتصحر تبحث في وضع إطار لبرنامج عمل وطني لمكافحة التصحر كخطوة أساسية للحديث مع دول وجهات مانحة لاستكشاف احتمالات الدعم.

وقد أعد مستشار الوزارة تقارير مفصلة عن جميع الاجتماعات التي شارك فيها ممثلا للوزارة، ووزعت نسخ من هذه التقارير على أعضاء اللجان ذات الصلة داخل الوزارة، كما أرسلت نسخ لرؤساء ومسئولين في هيئات ذات صلة

وبالأخص وزارة الخارجية، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومركز البحوث الزراعية، ومركز بحوث الصحراء.

وبالإضافة إلى ذلك قامت وزارة البيئة ممثلة في جهاز شئون البيئة بتنظيم عدة لقاءات وطنية بالمشاركة أحيانا مع هيئات دولية لدراسة وبحث كافة جوانب التصحر. ونعرض فيما يلي المعالم الرئيسية لمداولات ومخرجات هذه اللقاءات.

أولا: مؤتمرات وندوات ومشروعات

أ) ندوة استعمالات الأراضي

نظم جهاز شئون البيئة هذه الندوة بالتعاون مع هيئة المعونة الكندية CIDA في أكتوبر عام ١٩٩٤، بهدف تجميع مؤسسات وهيئات ذات صلة بالموارد الأرضية من منظور قومي يهتم به الجميع في كافة قطاعات الدولة، استحضارا لمقابلة التزامات اتفاقية التصحر التي تم التوصل إليها قبل عدة أشهر من الندوة. وافتتح الأستاذ صلاح حافظ رئيس الجهاز حينئذ اللقاء بكلمة ترحيب ثُم استمتع الحاضرون بوجبة علمية وفكرية راقية تناولت كافة جوانب استعمالات الأراضي في مصر.

فقد تحدث الدكتور صبحي عبد الحكيم في محاضرة استهلالية عن جغرافيا المكان والسكان، ثم توالت تقديمات متخصصة تضمنت المنظور الزراعي للأراضي للدكتور أحمد جمال عبد السميع، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدكتورة فرخنده حسن، والموارد الجيولوجية للدكتور عبد العزيز عبد القادر، والبترول للمهندس نصر عجيزة، والتخطيط العمراني للدكتورة هدى صقر، والأراضي الزراعية في الوادي والدلتا للدكتور نبيل المويلحي، وأراضي الصحارى والواحات للدكتور أحمد هرجة، وموارد المياه في مصر للدكتور محمود أبو زيد، وأراضي التعمير السياحي للأستاذ

حمدي عجيزة، وتكنولوجيا التصوير الجوي للواء طيار متقاعد أحمد عبد اللطيف، ومخاطر استعمالات الأراضي للدكتور أحمد حشاد، والاعتبارات البيئية لاستعمالات الأراضي للدكتورة رجاء رزق، واعتبارات الأمن القومي للواء دكتور متقاعد أحمد عبد الحليم، ونظم المعلومات الجغرافية واستعمالاتها المساحية للمهندس مسعد إبراهيم، ونظم المعلومات الجغرافية في تقييم المياه الجوفية في الصحاري المصرية للدكتور سامي سليمان، وتداول البيانات وإنشاء قواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات للدكتور فاتن فهيم.

وبعد مناقشات متخصصة وعامة اتفق المشاركون على أهمية متابعة الموضوع بشكل جماعي باعتباره وعاء قوميا تأخذ منه وتصب فيه جميع قطاعات وأنشطة الدولة.

ب) إعلان الاتفاقية رسميا في القاهرة

نظم جهاز شئون البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤتمرا عن ظاهرة التصحر في مايو ١٩٩٥، شارك فيه المنسق الدولي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نائبا عن سكرتير الاتفاقية، وممثلي بعض الدول والمؤسسات المانحة ومنها السويد والنمسا وإيطاليا وهيئتي المعونة الكندية والألمانية، وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونخبة من هيئات تشريعية مصرية منهم الدكتور صبحي عبد الحكيم والدكتورة فرخنده حسن والمهندس سعد هجرس، وممثلي وزارات الزراعة والري والبحث العلمي والتخطيط والإدارة المحلية والخارجية، وبعض الخبراء المصريين المتميزين كرؤساء جلسات هم الدكتور عثمان بدران والدكتور حسن حمدي والدكتور محمود أبوزيد والدكتورة دلال النجار، وممثلي شركات زراعية ومزارعين وبعض

الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى مجموعة متميزة من الخبراء المحاضرين والمشاركين في المناقشات.

كان هدف تنظيم المؤتمر رباعي الأغراض يتضمن تقديم وعرض الملامح الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومراجعة الجهود المصرية لمكافحة التصحر خلال السنوات الأخيرة، والتعرف على أولويات محتملة للبرنامج المصري لمكافحة التصحر، وبحث آفاق التعاون الإقليمي بين مصر وبعض الدول الأفريقية. وافتتح الأستاذ صلاح حافظ رئيس جهاز شئون البيئة أعمال المؤتمر مرحبا بالحاضرين ومنوها بالدور التنسيقي الذي يقوم به الجهاز، ثم تحدث كل من السيد ماريو مزيو مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في القاهرة والسيد جريجوار كالبرماتن المنسق الدولي للاتفاقية.

وعقدت بعد جلسة الافتتاح ست جلسات عمل تم فيها تقديم ومناقشة أوراق عمل تضمنت الموضوعات الآتية:

١. إمكانيات التطبيق الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للدكتور محمد عبد الفتاح القصاص.

٢. السمات العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكيف يمكن الاستفادة منها على المستويات الوطنية والإقليمية للأستاذ جريجوار كالبرماتن.

٣. المشروع المصري- الألماني للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة القصر بمحافظة مطروح للدكتور بيتر كليمان مدير مشروع القصر الذي تموله هيئة المعونة الألمانية.

٤. المحاور الاقتصادية للتصحر للدكتور سلطان أبوعلي وزير الاقتصاد السابق.

٥. التخطيط القومي في مصر والتنسيق بين مشروعات مكافحة التصحر والخطة العامة للدولة للأستاذ رأفت أبو يوسف وكيل وزارة التخطيط.

٦. أهداف وبرامج إدارة الموارد المائية في مصر للدكتورة شادن عبد الجواد ممثلة لوزارة الري.

٧. تخطيط وسياسات استعمال الأراضي على المستوى القومي من منظور مكافحة التصحر للدكتور صلاح طاحون ممثلا لوزارة البيئة.

٨. رصد وتقييم عمليات التصحر باستعمال تكنولوجيا الاستشعار من بعد للدكتور حسين يونس القائم بعمل رئيس الهيئة القومية للاستشعار من بعد.

٩. مشروعات تحسين الأراضي لمكافحة التصحر في مصر للمهندس إسماعيل شحاتة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

١٠. تدهور الأراضي بالعناصر الثقيلة ووسائل السيطرة والعلاج للدكتور مصطفى هلال من المركز القومي للبحوث.

١١. مكافحة التصحر من منظور منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للدكتور عبد الله بن يحيى المدير الإقليمي لمكتب الفاو في القاهرة.

١٢. تاريخ مركز بحوث الصحراء المصري للدكتور كمال البتانوني رئيس المركز.

١٣. الاستعمالات غير الزراعية للأراضي بمعطياتها الجغرافية والجيولوجية للدكتور عاطف دردير رئيس الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية.

١٤. تحسين الأراضي المتدهورة في مصر للدكتور بليغ شندي من مركز البحوث الزراعية.

١٥. تثبيت الكثبان الرملية للدكتور محمود منير من مركز بحوث الصحراء.

١٦. مشروعات تنمية أراضي المراعي في مصر للدكتور محمود مرسي من مركز بحوث الصحراء.

١٧. دور الجمعيات التعاونية الزراعية في المحافظة على البيئة للمهندس حلمي عبد الفتاح نائب رئيس الاتحاد التعاوني المركزي.

١٨. دور المرأة البدوية في مكافحة التصحر من خلال خبرة المشروع المصري/ الألماني للتنمية الريفية في محافظة مطروح للدكتورة سليمة عبد الرحيم من الإدارة الزراعية بمحافظة مطروح.

١٩. دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في التصدي لقضية التصحر للدكتور عماد عدلي من مكتب الشباب العربي للبيئة.

وقد أتيح وقت كاف عقب كل جلسة من جلسات المؤتمر لمناقشة الأوراق المقدمة وجرت مناقشات عامة عن التصحر فيما بين الظواهر والأسباب ووسائل الوقاية والعلاج والآليات اللازمة لوضع وتنفيذ برنامج وطني لمكافحة التصحر في مصر، وكذلك إمكانيات التعاون الإقليمي مع دول المنطقة في مجالات مكافحة التصحر. وقد انتهى الحاضرون إلى التوصيات التالية:

١. العمل على بناء وعي قومي عريض يهتم بقضية التصحر كأحد القضايا الرئيسية التي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي القومي في المستقبل المنظور، ومطالبة وسائل الإعلام بالمساهمة في توعية وإقناع المواطنين على كافة المستويات بأهمية المحافظة على الموارد المائية والأرضية والنباتية والحيوانية والعمل على صيانتها وتنميتها.

٢. إنشاء نظام للإنذار الإقليمي المبكر للتنبؤ باحتمالات الجفاف على بعض الدول الأفريقية بما قد يؤثر على الإيراد المائي لنهر النيل، كما أنه من الضروري أن يقام نظام محلي للإنذار المبكر للتنبؤ بموجات الجفاف التي قد تصيب مناطق الزراعة المطرية في مصر. ويرتبط بإقامة هذه الأنظمة بحث الترتيبات اللازمة لحشد الإمكانيات والطاقات المادية والفنية لأفراد ومؤسسات المجتمع للتخفيف من الآثار المحتملة للجفاف.

٣. من الضروري أن يتوافق برنامج مكافحة التصحر مع الخطة العامة للدولة، كما أنه من الضروري أن يتضح في البرنامج آليات إدارة الأراضي الزراعية في كل من المناطق المروية والمطرية والرعوية. ويحدد برنامج العمل إجراءات منع وخفض تدهور الأراضي، واستصلاح أراضي تعرضت لتدهور خفيف، وإعادة تأهيل الأراضي التي تعرضت للتدهور الشديد، كما أنه من الضروري أن يتضمن البرنامج إجراءات تنمية الأراضي الصحراوية واحتمالات الاستغلال غير الزراعي لها بإقامة المدن الجديدة ومشروعات التعدين والسياحة.

٤. دعم القدرات والروابط المؤسسية للجهات البحثية والتنفيذية المعنية بمشكلات التصحر، والنظر في إقامة بناء هيكلي فيما بينها يتولى جمع وتحليل البيانات الخاصة بالتصحر واقتراح وسائل وإجراءات تصحيح وعلاج تدهور الأراضي، كما يتولى تنظيم جوانب التدريب والإرشاد ودراسات الإدارة والتمويل والجوانب الاجتماعية والقانونية المرتبطة بالتصحر.

٥. الاهتمام بالخبرات والتجارب المحلية الناجحة في علاج تدهور الأراضي، وتشجيع المبادرات الفردية، والحرص على تقديم البديل المتاح لمنع أسباب التدهور، وتوفير ونشر معلومات حصاد المياه في مناطق الزراعة

المطرية، وإعادة استعمال المياه في الري، واستعمال الأسمدة العضوية والرماد البركاني في زيادة خصوبة الأراضي، والاهتمام بعمليات التشجير متعدد الأغراض، ودعم وتطوير مشروعات تحسين الأراضي الزراعية.

٦. تقديم الدعم اللازم لمشروعات تثبيت الكثبان الرملية المتحركة في المناطق التي تهددها هذه الكثبان وخصوصا تلك التي تهدد الجانب الغربي من بحيرة ناصر وقاية للمخزون المائي الاستراتيجي لمصر من أخطار محتملة.

٧. دعم التعاون الإقليمي بين مصر والدول العربية والدول الأفريقية. ومن صور التعاون المقترح تبادل المعلومات والخبرات، والمشروعات التجريبية المشتركة. ويتم تحديد هذه المشروعات بناء على مشاورات بين الأطراف المعنية ومنها بعض الدول والمؤسسات المانحة للمعونات البيئة.

جـ) ندوة التشجير

يعتبر التشجير afforestation من الموضوعات البيئية الهامة ذات العلاقات المتعددة بالإدارة البيئية وخصوصا في مجالات التنوع البيولوجي والتغير المناخي والتصحر، ولذلك تتعدد الهيئات والمؤسسات التي تهتم به دوليا ومحليا. ومن هذا المنطلق نظم جهاز شئون البيئة في مارس ١٩٩٦ ندوة قومية بهدف تحديد إطار عام لإعداد خطة وطنية للتشجير، وتحديد قواطع وحدود مشتركة لمثل هذه الخطة مع البرنامج الوطني لمكافحة التصحر.

وشارك في الندوة ممثلون عن وزارات الزراعة والري والتربية والتعليم والإدارة المحلية والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، وممثلون للإدارة المركزية للتشجير بوزارة الزراعة وهيئة الطرق والكباري بوزارة النقل،

ونخبة من أساتذة الجامعات ومعهد بحوث البساتين بمركز البحوث الزراعية، وبعض التنظيمات غير الحكومية ومنها الاتحاد العام للجوالة.

وقد افتتح الأستاذ صلاح حافظ الندوة بكلمة ترحيب أعقبه الدكتور عثمان بدران وزير الزراعة واستصلاح الأراضي السابق وخبير الغابات بمحاضرة افتتاحية. وبعد ذلك استمع الحاضرون إلى عروض للجهود القطاعية التي قامت وتقوم بها المؤسسات التنفيذية والأكاديمية والشعبية المشاركة في الندوة. وبعد مداخلات ومناقشات بين الحاضرين استقر الرأي على التوصيات التالية:

أولا: موضوعات تمهيدية:

١-التنسيق في كل محافظة بين كافة الجهات المشاركة والمستفيدة والمسئولة عن عمليات التشجير وهم على سبيل التحديد مسئولي مديريات الزراعة والأشغال العامة وهيئة الطرق والكباري والإدارة المحلية والتربية والتعليم والإدارة المحلية.

٢-إعداد خريطة نباتية تغطي الجمهورية تحدد الأنواع النباتية التي تتلاءم مع الأماكن المختلفة من حيث تباين العوامل الأرضية والمائية والمناخية والاجتماعية لكل منطقة.

ثانيا: موضوعات إجرائية:

١-إنشاء مشاتل مركزية كبرى على المستوى الإقليمي يتم فيها إنتاج أمهات وأصول نباتية موثقة توزع على مشاتل المحافظات.

٢-الاهتمام بالأشجار المصرية العريقة مثل النخيل والنبق والدوم واللبخ والسنط والحور بالإضافة إلى الاهتمام بأنواع نباتية مستوردة قد تصلح للظروف المصرية.

٣-الاهتمام بزراعة الأنواع النباتية المقاومة للملوحة والجفاف في المحافظات الطرفية.

٤-رعاية الحدائق والمسطحات الخضراء والمشاتل المتواجدة حاليا في المحافظات، والعمل على تحسين أدائها وتطوير الاستفادة منها.

٥-اعتبار مياه المجاري المنقاة بدرجاتها المختلفة أحد مصادر الري التي يمكن استخدامها في عمليات التشجير بإجراءات أمان واجبة.

٦-رفع مستوى الوعي الجماهيري بالتشجير عن طريق حملات إرشادية في كافة وسائل الإعلام وفي المدارس والجامعات والتجمعات الأهلية.

ثالثا: موضوعات مالية:

الهدف المعلن للخطة القومية للتشجير وهو شجرة لكل مواطن يتطلب ٦٠٠ مليون جنيه كتكلفة تقديرية لتحقيقه (في ذلك الوقت). ومن الضروري تحديد مصادر دعم تنفيذ الخطة، كما أنه من الضروري أن ينظر في إنشاء شركات متخصصة تكون مهمتها تقديم الشتلات والمشورة الفنية ورعاية وصيانة عمليات التشجير على أسس اقتصادية.

د) مشروع الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا

يقوم مشروع الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا تاريخيا على أحد توصيات مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في نيروبي عام ١٩٧٧. وبصفته مشروعا إقليميا وعربيا تم إسناد الإشراف عليه إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي استعانت بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في دمشق لتقديم المشورة الفنية.

وقد دعت المنظمة إلى اجتماع ضم وزراء زراعة مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو والفاو، حيث تمت المصادقة على دراسة الجدوى والتوقيع على بروتوكول المشروع. وتحول الإسناد المؤسسي للمشروع بالنسبة لمصر في بداية التسعينات من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إلى وزارة شئون البيئة.

واتفقت الدول الموقعة على التنسيق بين مشروعاتها الوطنية لمكافحة التصحر فيما يخص تدعيم الجهود المشتركة للوقاية من أخطار التصحر، وتحسين المراعي وتنمية الثروة الحيوانية، والتشجير وتوسيع رقعة الغابات، وتنمية المجتمعات الريفية والصحراوية، وزيادة إنتاج الغذاء لمواجهة نقصه في مناطق الزراعة المطرية. ووضع نظام أساسي للمشروع وتشكلت لجنة تعرف باسم اللجنة الدائمة المشتركة تضم ممثلين دائمين للدول كأعضاء والمنظمات الدولية كمراقبين. وتتولى اللجنة وضع خطة العمل المشتركة لمكافحة التصحر خلال اجتماعاتها التي تعقد دوريا، وتتولى إدارة فنية مسئولية التنفيذ والمتابعة. واستطاع المشروع خلال فترة التسعينات إنجاز ١٧ دراسة، وعقد ١٣ ندوة، وتنظيم ١٣ دورة تدريبية في كافة مجالات التصحر.

وبعد أن ظهرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى الوجود في منتصف التسعينات، حاول مسئولي جهاز شئون البيئة حينئذ دفع اللجنة الدائمة إلى توسيع مجال عمل ليتضمن تغطية مستجدات الاتفاقية. ومن المؤسف أن المحاولة لم تنجح بالرغم من تهافت وضع المشروع على أرض الواقع، ووقوفه عاجزا لمحدودية إمكانياته المادية والبشرية وغياب الإرادة

السياسية لتطويره. ثم أتت على المشروع فترة تحول نشاطه فيها إلى مراسلات ورقية قضت عليه إكلينيكيا في أواخر القرن العشرين.

وربما تنظر جهة ما في مصر إلى هذا المشروع بقدر أكبر من الجدية والإصرار لإحيائه من جديد، باعتباره جسرا للتواصل بين البرنامج المصري لمكافحة التصحر وبرنامج اتحاد المغرب العربي، ليتولد من الاثنين برنامج تحت إقليمي متكامل لمكافحة التصحر في شمال أفريقيا.

ثانيا: توعية إعلامية

هيأ اليوم السابع عشر من يونيو كل عام وهو اليوم العالمي للتصحر مناسبة كبرى لتكثيف الحملات الإعلامية للتعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مصر باستخدام وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون وصحف ومجلات عامة ومتخصصة. وكان الهدف الأساسي هو نشر ثقافة الاتفاقية على كافة المستويات في مصر بداية من متخذي القرارات في مكاتبهم إلى الفلاحين في حقولهم مرورا بالمهنيين والمثقفين. ونعيد في المقاطع التالية نصيا نموذجين من المقالات الصحفية التي نشرهما مستشار وزارة البيئة في هذه المناسبة.

أ) مصر واليوم العالمي للتصحر (أهرام ١٧يونيو ٢٠٠٠)

أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يتم الاحتفال باليوم السابع عشر من يونيو كل عام باعتباره اليوم العالمي للتصحر. ويأتي ذلك الاحتفال عرفانا بالجهود المضنية التي بذلتها لجنة دولية حكومية حتى تمكنت بعد مفاوضات "ماراثونية" على مدى عامين من إعداد نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٤، كما يأتي الاحتفال لاستنهاض عزائم كافة الأطراف

كي تسعى لتحويل مفردات التعاون والمشاركة الواردة في الاتفاقية إلى عمل ملموس على أرض الواقع.

والتصحر كما تعرفه الاتفاقية هو تدهور إنتاجية الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشغل حوالي ٤٠% من مساحة أراضي العالم ويعيش عليها نحو ألف مليون نسمة. ومن المرجح أن التصحر كأحد الأخطار البيئية التي يتعرض لها الإنسان قد حدث ويحدث منذ عشرات السنين في كثير من بقاع العالم، غير أن ما وضعه في بؤرة الاهتمام حاليا هو تزايد حدته لتزامن التأثيرات السلبية لبعض الظواهر غير العادية التي عرفتها البشرية منذ بدايات النصف الثاني للقرن العشرين. والمجموعة الأولى من الظواهر هي التقلبات المناخية العنيفة التي يشهد عليها توالي فترات الجفاف الطويلة التي تشح فيها الأمطار كما حدث في بعض مناطق أفريقيا. وفي مثل هذه الفترات العصيبة، ينخفض إنتاج الغذاء إلى مستويات متدنية تقل كثيراً عن معدل الاحتياجات السنوية للسكان. وقد لا يتوافر للبلاد المتأثرة فائض نقدي تستورد به ما تحتاجه، ولذا فمن المحتمل أن تنتشر المجاعات ويتهدد الاستقرار الاجتماعي.

والمجموعة الثانية من الظواهر ذات صفه اجتماعية/ اقتصادية يأتي في مقدمتها الانفجار السكاني وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في دول المناطق الجافة. وقد تولد عن تلك الظواهر ضغوط اجتماعية قاهرة انحرفت باستعمالات الأراضي بعيداً عن أنماط الاستعمال الرشيد، فتدهورت إنتاجيتها وأن تعددت الأسباب. وتتفاوت هذه الأسباب فيما بين انجراف الطبقة السطحية للأرض نتيجة لإزالة الغطاء النباتي لقطع الأشجار أو الرعي الجائر، واستنزاف خصوبتها للتكثيف الزراعي المفرط، وتلوثها بالأملاح لعيوب في المياه المستعملة للري، وكذلك إهدار أو استنزاف أو تلوث مصادر

المياه السطحية والجوفية. ومن الطبيعي أن يتزايد تأثير كل من هذه الأسباب على البلاد المتأثرة كلما زادت نسبة مساهمة الاقتصاد الزراعي في الناتج القومي الإجمالي.

ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عوامل التصحر قد أصابت ٣,٤ بليون هكتار (الهكتار حوالي ٢,٤ فدان) من أراضي العالم، منها نحو ٥٥٠ مليون في آسيا ونحو ٥٠٠ مليون في أفريقيا. كما يقدر البرنامج أن إجمالي الخسائر العالمية السنوية من التصحر تتجاوز ٤٢ بليون دولار تمثل قيمة الإنتاج الذي كان بالإمكان إنتاجه. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أنه إذا استمرت معدلات تدهور الأراضي في أفريقيا على ما هي عليه فسوف تنخفض قدرتها الإنتاجية بعد أربعين سنة إلى النصف، وسوف يعاني ربع عدد السكان من درجات متقدمة من سوء التغذية.

ولتجنب هذه المخاطر، جاهدت الدول الأفريقية وعلى رأسها مصر لكي تستهدف الاتفاقية حشد وتنظيم الجهود الدولية لمكافحة التصحر في إطار من التعاقدات والإلتزامات المتبادلة بين كافة الأطراف المشاركة في الاتفاقية. وفي هذا المجال فإن الدول النامية المتأثرة بالتصحر تلتزم كل على حده بإقرار استراتيجيات وسياسات وطنية لمكافحة التصحر ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة في الدولة، وأن يتم التنفيذ من خلال برنامج وطني تشارك في إعداده وتنفيذه ومراجعته كافة الأطراف المستفيدة التي غالبا ما تشمل الأهالي المحليين والجمعيات التطوعية والمؤسسات العلمية والتنفيذية. ويتم تحليل نتائج هذه البرامج باستعمال دلالات قياسية ونظم متابعة عالية الكفاءة تتيح تقييم ما تم تنفيذه من مشروعات وتتنبأ بالفاعلية المحتملة للمشروعات المستقبلية. كما تلتزم الدول النامية المتأثرة بالتصحر بالمشاركة مع الدول

المجاورة في تخطيط وتنفيذ برامج عمل تحت إقليمية وإقليمية تستهدف إقامة مشروعات للإدارة المستدامة للموارد عبر الحدود المشتركة، والتعاون الفني خاصة في مجالات الأرصاد الجوية ونظم الإنذار المبكر، وكذلك السياسات الخاصة بنظم إنتاج وتخزين وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية والريفية.

وتلتزم الدول الغنية (دول الشمال أو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) أطراف الاتفاقية بتقديم الدعم الذي يتم الاتفاق عليه بشكل فردي أو جماعي للأطراف النامية المتأثرة بالتصحر، كما تلتزم بتيسير حصول الأطراف المتأثرة على التكنولوجيا المناسبة والخبرات اللازمة لبناء ودعم القدرات المؤسسية الخاصة بمكافحة التصحر.

ويتولى مؤتمر الأطراف سلطة توجيه ومتابعة تنفيذ الاتفاقية على كافة المستويات. ويتكون المؤتمر من تجمع الممثلين المعتمدين للدول التي انضمت اختياريا للاتفاقية. ويبلغ عدد الأطراف حاليا نحو ١٦٥ دولة تشمل معظم دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، أي أن القائمة تتضمن دولا نامية وأخرى متقدمة منها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا واليابان وغيرها. وقد يتساءل البعض عن الحكمة التي تدفع بعض الدول الغنية إلى الانضمام إلى اتفاقية تفرض عليها التزامات مالية كان من الفطنة أن تتهرب منها. غير أن المتأمل في مقتضيات الشئون الدولية قد يخلص إلى أن اتفاقية التصحر تخدم الأهداف البعيدة للدول الغنية إضافة إلى استجابتها للمشاعر الإنسانية التي يتعاطف فيها الأغنياء مع المحتاجين. فالمعونات المادية المقدمة سوف يتم تداولها بصورة شفافة كجزء من ميزانية إجمالية تساهم فيها الدولة المستفيدة بالجانب الأكبر في إطار تخطيط متكامل يضمن ارتفاع أداء المشروعات المنفذة لمكافحة التصحر. وسوف يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول النامية بما يتيح

لها المشاركة بصورة فعاله في الأسواق الدولية من جهة وتحسين قدرتها على سداد ديونها المتراكمة من جهة أخرى.

ويستعين مؤتمر الأطراف في أداء مهامه بعدة هيئات منها لجنة العلم والتكنولوجيا التي تتكون من علماء متخصصين يمثلون الدول أطراف الاتفاقية. وتتدارس اللجنة في اجتماعاتها التي تعقد بالتوازي مع مؤتمر الأطراف بعض المشكلات ذات الصلة، ثم ترفع أعمالها إلى المؤتمر لاعتمادها ضمن قراراته. ومن الموضوعات الهامة التي تناولتها اللجنة توحيد القياسات والدلائل الكمية للتعبير عن درجات التصحر، وشبكات المعلومات، والاستفادة من بعض التقاليد والأعراف المحلية في مكافحة التصحر بعد تطعيمها بالتكنولوجيا الحديثة، ونظم الإنذار المبكر، والاستخدام الرشيد للموارد بما يتفق مع الاعتبارات البيئية.

ومن الهيئات المعاونة لمؤتمر الأطراف أيضا ما يعرف باسم الآلية العالمية، وهي النافذة المالية والفنية الخاصة بالاتفاقية. وتتكفل الآلية العالمية بعدة مهام منها تقديم المشورة لبعض الدول النامية في إعداد برامجها الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية لمكافحة التصحر، وتيسير وإتاحة المعلومات عن مصادر الدعم المتوافرة عالميا. غير أن أهم أعمال الآلية هو فحص البرامج والنظر في إعطائها شهادة صلاحية تتيح لها درجة كبيرة من القبول لدى الدول والمؤسسات المانحة.

وبكل الحياد والموضوعية فإنه يمكن القول بأن مصر تحظى بمرتبة عالية على الساحة الدولية عندما يأتي الحديث عن التصحر لعدة أسباب منها ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي. فعلى الجانب الشخصي فإن "مبتدع" كلمة التصحر في كل من اللغتين العربية والإنجليزية هو العالم المصري الجليل

الدكتور عبد الفتاح القصاص، إضافة إلى دوره المتميز في إعداد الاتفاقية. وعلى الجانب الموضوعي تتمتع المؤسسات التنفيذية والعملية المصرية بقدر هائل من الخبرات المتراكمة في مختلف جوانب مكافحة التصحر. وقد هيأت هذه الخبرات ما يكفي من أساليب لاستعمال مياه النيل في الري بكفاءة مستدامة تثير إما إعجاب أو حسد الآخرين، كما رفعت إنتاجية معظم المحاصيل الرئيسية إلى أرقام قياسية عالمية. وبالإضافة إلى ذلك فهناك جهود متتابعة لضبط استخدام الموارد الطبيعية الزراعية لتتاسب المستجدات الفنية والاجتماعية. ويتمثل ذلك في مشروع تحديث الزراعة المصرية الذي تنفذه وزارة الزراعة، ومشروع ترعة السلام الذي تنفذه وزارة الموارد المائية، ومشروع إعادة بناء القرية الذي تنفذه وزارة التنمية المحلية.

ويبقى في النهاية أن نعرف أننا بصدد ثلاث مجموعات من التحديات العاجلة. التحدي الأول الذي تتكفل به حاليا وزارة البيئة كجهة تنسيقية هو استكمال الجهود لإعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر طبقاً للشروط المرجعية الواردة في الاتفاقية. وسوف يتطلب ذلك فرز المشروعات الخاصة بالأراضي والمياه في خطط التنمية المدرجة وإعادة تبويبها تحت مظلة مكافحة التصحر، ثم استكمال البرنامج بتحديد آليات الرصد والتقييم والإنذار المبكر. والتحدي الثاني هو التهيؤ لإجراء حوار ومفاوضات مع الدول والمؤسسات المانحة للحصول على أكبر قدر من الدعم اللازم لتنفيذ مشروعات البرنامج، علماً بأن حقائق العصر تشير إلى احتدام المنافسة في هذا المجال لزيادة الطلب على المعونات المتاحة. والتحدي الثالث هو التعاون وتقديم الدعم اللازم للدول الإفريقية الشقيقة من خلال البرامج تحت الإقليمية والإقليمية. ودعونا نحاول أن نجعل مكافحة التصحر هي مدخلنا العلمي إلى افريقيا طلباً للتكامل والوحدة التي يحلم بها الجميع.

ب) اليوم العالمي لمكافحة التصحر (أهرام ١٩ يونيو ٢٠٠١)

يأتي السابع عشر من يونيو كل عام لتذكر فيه الأمم المتحدة كافة الدول في الشمال المتقدم وفي الجنوب النامي بأنه اليوم العالمي للتصحر. ويتوافق هذا اليوم مع مولد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مقر اليونسكو بباريس عام ١٩٩٤ استجابة لمطالب الدول الإفريقية وبقية الدول النامية وعلى رأسها مصر، باعتبار التصحر ظاهره عالمية تستحق اهتماما مكافئا لما أعطي للتنوع الحيوي والتغير المناخي وصدور اتفاقيتين دوليتين لهما ضمن أعمال قمة الأرض في ريو بالبرازيل عام ١٩٩٢.

وكانت حيثيات المطالب أن التصحر يؤثر على حياة بليون نسمة في أكثر من مائة دولة في مختلف قارات العالم. ويقدر أن مساحة الأراضي المتأثرة بالتصحر ضمن أنظمة الزراعة المطرية والزراعة المروية والمراعي تصل إلى ٣,٦ بليون هكتار (٨,٥ بليون فدان)، وأن الخسائر الإنتاجية السنوية طبقاً لإحصائيات تسعينيات القرن العشرين تتجاوز اثنين وأربعين بليون دولار، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية المصاحبة وأخطرها الهجرة العشوائية من الريف إلى المدن والهجرة عبر الحدود الدولية فيما سمي بالهجرة البيئية.

والتصحر كما تعرفه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هو تدهور إنتاجية الأراضي في المناطق الجافة لأسباب طبيعية مثل توالي فترات الجفاف وعدم انتظام سقوط الأمطار بالمعدلات المعهودة، أو لأسباب بشرية مثل الرعي الجائر والاستخدام المفرط للموارد الأرضية والمائية، أو لأسباب مشتركة مثل التعرية الهوائية والمائية التي تتسبب في فقدان الطبقة السطحية الخصبة من الأراضي الزراعية. وهناك أيضا عوامل محلية في بعض البلاد تؤدي إلى التصحر منها زحف الكثبان الرملية من الصحاري إلى المناطق المأهولة وكذلك التوسع العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية.

ويعتقد خبراء القانون الدولي أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي أول وثيقة دولية للتنمية المستدامة يتحدد فيها بشكل قانوني التزامات الدول التي صدقت عليها، وتعرف حينئذ بأنها أطراف للاتفاقية. ويبلغ عدد الأطراف حاليا نحو ١٧٠ منها دول غنية مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا، ومنها أيضا دول نامية متأثرة بالتصحر مثل مصر والمغرب وجنوب افريقيا والهند والمكسيك وشيلي. وتلتزم الدول النامية بإعداد برامج وطنية لمكافحة التصحر تكون جزءاً من الخطة العامة للتنمية في الدولة، وتتفصل فيها الإجراءات الوقائية والإجراءات العلاجية لترشيد استخدام الموارد المتاحة من الأراضي والمياه ضمن منظومة اجتماعية واقتصادية شاملة. وعلى الدول الغنية أطراف الاتفاقية أن تقدم الدعم الفني أو المادي للمساهمة في تنفيذ مشروعات برامج مكافحة التصحر في الدول النامية. ويجتمع ممثلو الدول دوريا فيما يعرف بمؤتمر الأطراف للنظر في تنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع ومدى استجابة مجموعات الدول المختلفة لالتزاماتها بشكل متبادل.

ويمثل التزام الدول الغنية بالمساهمة في مكافحة التصحر أحد أوجه تطبيق العدالة البيئية على المستوى الدولي. فالإحصائيات المتاحة تشير إلى أن سكان الشمال يمثلون أقل من ٢٥% من إجمالي سكان العالم، ومع ذلك فإنهم يستهلكون أكثر من ٨٠% من موارد كوكب الأرض، ويتسبب نشاطهم البشري في إطلاق ٨٠% من انبعاثات غازات الصوبة على مستوى العالم. ومع تزايد هذا النشاط في العقود الأخيرة، حدثت تغيرات مناخية محسوسة منها تزايد معدلات الجفاف مما أدى إلى تصحر ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية.

ومن جهة أخرى فإن التزام الدول المتأثرة بإعداد برامج وطنية لمكافحة التصحر يمثل وجها آخر من أوجه العدالة البيئية للتعامل المتكافئ مع سكان المدن وسكان البوادي والريف. فالمفترض أن تهتم كافة الدول بالتنمية البشرية للجميع، فيتم تخصيص موارد كافية لتنفيذ مشروعات محلية يتم فيها استغلال موارد الأرض والمياه لتحريك الإنتاج من جهة ودعم الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى. ويكون تخطيط وتنفيذ المشروعات بمشاركة الناس وطبقا لرغباتهم بعد تبادل حر للآراء تتوافق فيه المصلحة الخاصة مع مصلحة الوطن، يتم فيه بحث سبل توليد فرص عمل جديدة بوسائل ابتكارية تتضمن تكامل أنشطة الزراعة مع القطاعات الأخرى في الصناعة والتعدين والخدمات. والأساس المضمون في عمليات التنمية الزراعية هو الارتقاء بالأسرة ثم القرية ثم الإقليم وصولا إلى الارتقاء بالوطن.

ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت من الدول الرائدة في إعداد ميثاق الاتفاقية ثم في إعداد الملاحق الخاصة بالقواعد والإجراءات المكملة لها حتى دخلت إلى حيز التنفيذ في أواخر عام ١٩٩٧. وقد أهل مصر لهذه الريادة كم ضخم من الخبرات الحقلية والعملية التي اكتسبتها على مر العصور خلال عمليات التطويع والتجديد المستمرة لتعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل لإقامة نظام مستقر أساسه الزراعة وما تيسر من أنشطة أخرى لبناء الدولة. ولعلنا في هذا المقام نتذكر بالعرفان بعض الرواد العظام الذين حفروا بأفكارهم بصمات تاريخية مضيئة في سجلات التنمية المصرية. ويأتي في مقدمة الرواد الملك مينا موحد القطرين أول مهندس ري في التاريخ الذي أقام جسرا طويلا على بعض مواقع البر الغربي للنيل في الصعيد لتهذيب العلاقة بين النهر والأراضي المجاورة، ثم محمد علي صاحب القناطر الخيرية أعظم إنشاء هندسي مائي في القرن التاسع عشر، ثم الخديوي إسماعيل صاحب الترع

الممتدة بطول القطر ومنها ترعة الإبراهيمية التي لا تزال أطول مجرى مائي صناعي في العالم، ثم عبد الناصر صاحب السد العالي مركز القلب في توزيع المياه وأعظم منشأة مائية في القرن العشرين. ثم حسني مبارك صاحب توشكى لإحياء جنوب الوادي بعد إهمال طويل وإعادة رسم الخريطة الديموغرافية لمصر بما يتفق ومتطلبات العصر.

ومن الثابت أن مصر تقوم حاليا بتنفيذ العديد من المشروعات التي تندرج تحت بند مكافحة التصحر مثل مشروعات إصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الجديدة، وتطوير طرق وأساليب الري، وتحديث الزراعة المصرية، وإعادة بناء القرية، ومشروعات زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بالاهتمام بالتسويق والتصدير والتصنيع. ولذلك فإن مصر تحتاج إلى جهد هين لوضع البرنامج الوطني لمكافحة التصحر، حيث المطلوب هو وضع إطار مؤسسي لما يتم تنفيذه على كافة القطاعات بما يتفق مع الشروط المرجعية التي حددتها الاتفاقية. والوزارات ذات الصلة المباشرة بالبرنامج هي الزراعة والموارد المائية والتنمية المحلية والبيئة والبحث العلمي والتخطيط والخارجية. ومن المنتظر أن يتضمن البرنامج عدة مستجدات في ثلاثة نظم متكاملة. النظام الأول يخص تبادل المعلومات بين مختلف الوزارات والهيئات ضمانا للتنسيق وحسن استخدام الموارد. والنظام الثاني للمؤشرات والدلائل التي يمكن بها تقييم كفاءة استخدام الموارد طبيعيا واقتصاديا واجتماعيا. والنظام الثالث للإنذار المبكر واقتراح إجراءات الطوارئ المناسبة في إطار استقراء المستقبل بناء على مجريات الحاضر.

ولعلنا نتفق على ضرورة إقامة نظام للإنذار المبكر في جميع الأحوال بالنظر إلى التغيرات العميقة التي ينتظرها العالم في أواخر القرن الحالي، ومن ضمنها التغيرات المناخية التي قد تؤثر على نهر النيل. فطبقا لأحد

السيناريوهات العالمية، فإن معدل سقوط الأمطار على الساحل الشمالي لمصر سوف يزيد بحوالي ٣٠% عن المعدلات الحالية وهو أمر جيد. غير أن نفس السيناريو يدل على أن الأمطار التي تسقط على أثيوبيا سوف تقل بنسبة ٧٠% وهو بالطبع أمر مزعج. وليس بالضرورة أن تكون هذه الأرقام صحيحة تماما، غير أنه من الضروري أن نتحسس المستقبل ونتلمس الحلول لتبقى مصر عامرة مستقرة.

مقاربات التنسيق الوطني

اللجنة القومية للتصحر

أصدر وزير شئون البيئة في مارس ١٩٩٤ قرارا بتشكل لجنة قومية للتصحر برئاسة رئيس جهاز شئون البيئة وعضوية رؤساء كل من مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومركز بحوث الصحراء بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والهيئة القومية للاستشعار من بعد بوزارة البحث العلمي، ومديري كل من إدارة شئون البيئة وإدارة الشئون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية، وممثلين على المستوى العالي لوزارتي التخطيط والأشغال العامة (الموارد المائية والري فيما بعد)، وكذلك ممثلين للخبرة العلمية والدولية بالاتفاقية وعلى رأسهم الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص.

وتستهدف اللجنة طبقا لقرار تشكيلها حصر وتجميع دراسات الجفاف والتصحر التي تجري في مصر والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات التي تهتم بمثل هذه الموضوعات لوضع خطة قومية لمكافحة التصحر، ومتابعة الظواهر والتجارب والمشروعات التي تتعلق بالجفاف والتصحر محليا وإقليميا ودوليا

وتمرير المعلومات إلى كافة المهتمين بها على المستوي القومي للتحليل والدراسة، ومتابعة مفاوضات اتفاقية التصحر الجارية حينئذ لتقديم الدعم الفعال للوفد المصري في هذه المفاوضات لتعظيم الاستفادة التي يمكن أن تخص مصر من الاتفاقية.

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في مايو ١٩٩٤ حيث جرى في البداية عرض عابر لمحاضر جلسات لجنة خبراء التصحر التي تشكلت في عقد الثمانينات. ويعود تشكيل لجنة الخبراء إلى خطاب نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة إلى الوزير المشرف على البيئة، يشير فيه إلى القرار ١٩٨٧/٤٢/٦٨٠٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة خاصا بخطة عمل مكافحة التصحر امتدادا لمنهج مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر في نيروبي، ويقترح إبراز عناصر مكافحة التصحر في خطة التنمية المصرية، كما يقترح إنشاء جهاز مسئول عن مكافحة التصحر بشكل يتناسب مع الظروف المصرية. واستجابة لهذا الخطاب تشكلت في عام ١٩٨٨ لجنة تضم نخبة من خبراء متميزين من الجامعات ومراكز البحوث، وتستهدف اللجنة بحث ظواهر التصحر واقتراح ومتابعة أساليب مكافحته.

وتبين أن لجنة الخبراء قد عقدت اجتماعها الأول في نوفمبر ١٩٨٨ وبحثت مشكلات التصحر في مصر بشكل عام، وتناولت حالة الأراضي المروية والمراعي والساحل الشمالي، ورأت ضرورة وضع خطة وطنية وإطار متكامل لبرنامج العمل يتضمن موضوعات زحف الكثبان الرملية والتوسع العمراني على الأراضي الزراعية وإنشاء بنك معلومات عن التصحر. وتناول اجتماع ديسمبر ١٩٨٨ أهمية حصر الأنشطة الممولة والمدرجة في الخطة والخاصة بمشروعات التصحر من وزارة التخطيط، وتجميع بيانات الصرف الزراعي وتحسين الأراضي والتشجير وتثبيت الكثبان الرملية وموضوعات التجريف والزحف

العمراني. وناقش الاجتماع الثالث في أبريل ١٩٨٩ مشروع الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا، كما ناقش جدوى إصدار دورية خاصة بالتصحر. وتناول الاجتماع الرابع في يوليو ١٩٩٠ تقريرا لوزارة التخطيط حيث تبين أن الاستثمارات لا تتفق مع واقع مستوى الوزارات، كما جرت مناقشات حول خريطة التصحر فى العالم العربي مقدمة من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في دمشق. ولسبب من الأسباب الغامضة فقدت اللجنة قوة دفعها التي ميزت اجتماعاتها السابقة، فعقدت اجتماعها الخامس والأخير في أغسطس ١٩٩٠ حيث اكتفت بتصحيح محضر اجتماعها السابق وجرت مناقشات حول خرائط التصحر واستبيان لمشروع الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا. وتوقفت أعمال اللجنة عند ذلك الحد.

وبعد ذلك العرض ناقش أعضاء اللجنة القومية مستجدات موضوعات التصحر منذ آخر اجتماع للجنة الخبراء ومنها وجود خطة وطنية للبيئة، وصدور قانون للبيئة، وبدء مفاوضات اللجنة الحكومية المخولة بإعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر التي ينتظر أن يتم إعدادها في يونيو ١٩٩٤. وأكد الأعضاء على ضرورة أن توضع خطة قومية لمكافحة التصحر تتضح فيها إمكانية التنفيذ من اعتمادات متاحة وآليات.

وأتفق الأعضاء على أهمية إبراز ما تم إنجازه من مشروعات مكافحة التصحر في مصر من مشروعات الصرف المغطى، وتحسين الأراضي، والتوسع الزراعي الأفقي، والزراعة المطرية فى الساحل الشمالي، ومقاومة زحف الرمال، ومنع التجريف وحماية الأراضي الزراعية بتحديد كردونات المدن والقرى، وكذلك الاهتمام بالموارد المائية وتنميتها وصونها. وأوضحت

اللجنة تطور الاهتمام الدولي بموضوع التصحر بداية من مؤتمر نيروبي عام ١٩٧٧ ثم مؤتمر ريو ثم اجتماعات اللجنة الحكومية.

واتفقت اللجنة على ضرورة مخاطبة الجهات التنفيذية التي تعمل في مجال التصحر لتقديم ما لديها من معلومات وتشكيل فريق عمل من خبراء جهاز شئون البيئة لتخزين المعلومات وإعداد قاعدة بيانات تتاح للجميع تمهيدا للتنسيق بين الجهات المختلفة مما يؤدي إلى تدعيم الجهود رأسيا وأفقيا.

وفيما يلي نص الخطاب الذي أرسل إلي مدير مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تحت توقيع رئيس جهاز شئون البيئة نموذجا لخطابات أرسلت إلي كافة الوزارات المعنية:

"..... سعدنا بحضوركم الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة القومية للتصحر في جهاز شئون البيئة ، وسأكون شاكرا لكم التفضل بالتوجيه لموافاتنا بنسخة من البيانات العلمية المتاحة لكم والتي تتعلق بالموارد المائية والأرضية والنباتية في مصر، من حيث التقييم الكمي للموارد وكذلك نتائج التجارب التي قامت بها المؤسسات المتعددة في وزارة الزراعة لحفظ وصيانة واستغلال هذه الموارد. وسيتم تبويب هذه المعلومات وتصنيفها واستعمالها كقاعدة للبيانات اللازمة لوضع الخطة القومية لمكافحة التصحر طبقا لما تقرر في اجتماع لجنة التصحر..... "

وكانت الاستجابة لهذه الخطابات رغم تكرارها أقل كثيرا من المرتجى منها، حيث لم يصل إلى رئيس جهاز شئون البيئة سوى رد وحيد من وزير الأشغال العامة والموارد المائية. ويقترح الرد تضمين البرنامج القومي لمكافحة التصحر عدة مشروعات منها مشروع حصاد مياه الأمطار والسيول على السواحل الشمالية والاستفادة منها في زراعات أشجار مناسبة كالزيتون والنخيل

واللوز وغيرها بالإضافة إلى أشجار خشبية، ومشروع تثبيت ومقاومة زحف الرمال بالواحات وعلى الأخص واحة سيوة والواحات الأخرى المتأثرة بزحف الرمال، ومشروع الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة لمحطات القاهرة الكبرى في استزراع الأراضي الصحراوية المجاورة لها على طريق القاهرة/ الإسماعيلية وطريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي، ومشروع رصد ومراقبة تصرفات وتدفق مياه الآبار والعيون بالصحراء الغربية (الواحات) والقيام بأعمال التحكم فيها وتنميتها وإدارتها واستغلالها الاستغلال الأمثل في أعمال الاستزراع ومقاومة زحف الرمال.

أما بقية الوزارات والهيئات فلم يصل منها رد بالرغم من إعادة إرسال الخطاب مرة أخرى. وربما يعود ذلك لعدة أسباب منها نقص الرغبة في العمل الجماعي لدى البعض، كما أن بعض ممثلي الوزارات في عضوية اللجنة تركوا مواقعهم الإدارية لسبب أو لآخر دون وجود امتداد لمسئولية إدارية حقيقية. وهكذا توقفت أعمال اللجنة انتظارا لصفحة جديدة.

اللجنة التنسيقية لمكافحة التصحر

أ) الاجتماع الأول – نوفمبر ١٩٩٩

أعيد تشكيل اللجنة القومية لمكافحة التصحر في أكتوبر ١٩٩٩ تحت مسمى اللجنة التنسيقية لتصبح أكثر مؤسسية في مضمونها استجابةً لالتزامات الوزارة المبدئية نحو الاتفاقية، وذلك بتمثيل جهات تشريعية وتنفيذية فأصبحت تضم رئيسي لجنة الزراعة والري بمجلسي الشعب والشورى ورئيسي مركز بحوث الصحراء والهيئة القومية للاستشعار ووكلاء وزارات الموارد المائية والري والتخطيط والتنمية المحلية ومساعد وزير الخارجية

ومجموعة من الخبراء المتميزين في مجالات البيئة والأراضي والاقتصاد وبعض ممثلي الجمعيات الأهلية.

وتعمل اللجنة طبقا لقرار تشكيلها على زيادة الوعي بمشكلة التصحر على المستوى القومي كما تعمل على تنسيق وتكامل الجهود التي تقوم بها الوزارات في هذا المجال. وتقوم اللجنة أيضا بالتنسيق بين المشروعات القومية الجارية وتحديد أولويات المشروعات المستقبلية داخل البرنامج الوطني الذي ستقوم اللجنة بإعداده كأحد التزامات مصر للاتفاقية، وكذلك النظر في مساهمة مصر في البرامج تحت الإقليمية والإقليمية الأفريقية.

وتوضح الاتفاقية هذه الالتزامات في المواد ٤، ٥، ٩، ١٠ حيث تستلزم قيام الأطراف المتأثرة باعتماد منهج متكامل لمكافحة التصحر يتناول مختلف الجوانب الطبيعية والحيوية والاجتماعية والاقتصادية لعمليات التصحر والجفاف، ووضع استراتيجيات وأولويات مكافحة التصحر في إطار خطط وسياسات التنمية المستدامة التي تطبقها الدولة، واعتماد استراتيجيات استئصال أو تخفيف حدة الفقر الذي تعاني منه بعض الطبقات في الريف، وإعداد ونشر وتنفيذ برنامج عمل وطني باعتباره العنصر الرئيسي لاستراتيجية مكافحة التصحر، ويجري تحديث البرنامج على أساس الدروس المستفادة من العمل الميداني ونتائج البحوث والمتابعة، ويتضمن البرنامج تشجيع فرص التعاون على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية من جانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمزارعين وكافة الجهات والأفراد المستفيدة.

وعقدت اللجنة التنسيقية أول اجتماعاتها في نوفمبر ١٩٩٩ حيث رحب الدكتور إبراهيم عبد الجليل رئيس جهاز شئون البيئة رئيس اللجنة بالأعضاء،

وأكد على أن دور الجهاز هو التنسيق بين الوزارات والهيئات التي يمتد مجال عملها إلى نطاق اتفاقية التصحر سياسيا وتخطيطيا وتنفيذيا.

وعرض مستشار وزارة البيئة موجزا للمفاوضات الدولية التي تمت مؤخرا لتنفيذ الاتفاقية، ثم قدم موجزا للتقرير الوطني الأول عن برنامج مكافحة التصحر في مصر الذي قدم إلى سكرتارية الاتفاقية في مايو ١٩٩٩ كأحد التزامات مصر. واتفق الأعضاء على أن مصر قامت في السنوات الماضية بالعديد من مشروعات التوسع الزراعي الأفقي والرأسي، وأن محدودية الموارد المائية هي العامل الأساسي في التوسع في هذه المشروعات، ولذلك فمن الضروري العمل على تقليل الفواقد المائية من جهة ودعم العلاقات المصرية مع دول حوض النيل لزيادة الموارد المائية من جهة أخرى.

واتفق الأعضاء على تميز الخبرة المصرية لديها في مجالات استصلاح الأراضي واستخدام الموارد الزراعية. وأشير إلى أن مصر تقوم منذ عدة سنوات بتنفيذ مشروع يعرف باسم "شروق" للنهوض بالقرية المصرية، وهو مشروع يصلح لكي يكون جزءاً من البرنامج الوطني لمكافحة التصحر.

وسوف يكون إعداد برنامج وطني للدول النامية شرطا مؤهلا للحصول على معونات الدول المانحة أطراف الاتفاقية، وقد يكون الدعم على صورة منح أو قروض ميسرة أو مساعدات فنية أو إلغاء ديون مستحقة. وفي هذا السياق تمت الإشارة إلى أن برامج التنمية في مصر تتضمن عدة مشروعات للأراضي والري، ويستلزم الأمر قدراً من الجهد لتظهر هذه المشروعات تحت برنامج وطني لمكافحة التصحر. وأشير أيضا إلى ضرورة الاستفادة من تكنولوجيا الاستشعار من بعد وكذلك تحديث البيانات العلمية عند إعداد البرنامج الوطني.

وتطرقت اللجنة إلى أهمية التعاون الأفريقي والمشاركة في الصناديق والشبكات الأفريقية التي يمكن إقامتها لدعم التعاون بين الدول الأفريقية أطراف الاتفاقية، وأنه من الضروري أن تعمل مصر على استضافة بعض هذه الصناديق والشبكات لما قد يكون لذلك من فوائد قومية، كما أشارت اللجنة إلى أنه من الضروري أن تشارك مصر في البرامج تحت الإقليمية للاتفاقية.

واتفق الأعضاء على قيام مصر بسرعة إعداد برنامجها الوطني لمكافحة التصحر. وتشمل عناصر البرنامج إجراءات وقائية للحفاظ على الموارد الأرضية والمائية مثلما تشمل مشروعات تحسين الأراضي والري والصرف التي تقوم بها وزارتي الزراعة والموارد المائية. ويتضمن البرنامج أيضا جانبا خاصا للتعامل مع الكثبان الرملية المتحركة خاصة في مناطق غرب النيل في محافظتي المنيا وأسيوط وبحيرة ناصر، كما يتضمن مشروعات استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية وهو مجال تتميز فيه مصر بخبرة رائدة تصلح مدخلا للتعاون الدولي.

ب) الاجتماع الثاني- نوفمبر ٢٠٠١

عقدت اللجنة التنسيقية اجتماعها الثاني في فبراير ٢٠٠١ حيث عرض مستشار وزارة البيئة موجزا لمجريات مؤتمر الأطراف الثالث للاتفاقية الذي عقد في رسيفي بالبرازيل في نوفمبر ١٩٩٩. وتضمن العرض بيان تشكيل وفد مصر من ممثلي وزارات البيئة والموارد المائية والري والخارجية، وأن ٤١ دولة أفريقية من بينها مصر وكذلك منظمات تحت إقليمية أفريقية منها اتحاد المغرب العربي تقدمت بتقارير عن مكافحة التصحر.

وفي هذا السياق أكد مستشار وزارة البيئة لأعضاء اللجنة أهمية أن يكون لمصر برنامج وطني لمكافحة التصحر يتم إعداده طبقا للشروط المرجعية للاتفاقية، واقترح أن يتم النظر في إحياء مشروع الحزام الأخضر الذي سبق وأن وافق عليه مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عام ١٩٧٧ كمدخل للتعاون مع دول المغرب العربي لتمثل في مجموعها دول شمال أفريقيا.

وناقش أعضاء اللجنة مشكلة مصر في التقسيمات الإقليمية على الساحة الدولية، واقترحوا أن تتولى وزارة الخارجية التركيز على الموضوع لأهميته عند تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية. واتفق الأعضاء على سرعة إنجاز برنامج وطني كمدخل لمشاركة بقية دول شمال أفريقيا في المشروعات تحت الإقليمية والإقليمية.

وأثير في اجتماع اللجنة أن نظام البنك الدولي يضع مصر ضمن منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وأن باستطاعة جامعة الدول العربية حل المشكلة بالتنسيق بين الدول العربية في المحافل الدولية. وللرد على ذلك قيل أن مصر تشارك في نشاط عدة مناطق تحت إقليمية كما هو الحال في منظمة الاسكوا مع دول غرب آسيا وكذلك في منظمة دول حوض النيل في أفريقيا، وهو حق مكتسب ويعتمد على توافر الإمكانيات، كما أن مجلس وزراء البيئة العرب يتضمن لجنة لمكافحة التصحر تحاول القيام ببعض التنسيق. غير أن اتفاقية التصحر بصفتها أحد نواتج نظام الأمم المتحدة تضع مصر في منطقة شمال أفريقيا. وأشار رئيس هيئة الاستشعار من بعد أن محطة استقبال الصور الفضائية التابعة للهيئة التي تغطي منطقة شمال أفريقيا يمكن أن تكون حافزا للتعاون بين دول المنطقة في مجال حصر وتجميع الموارد والتجهيزات والمشكلات ثم بناء نظم معلومات مكافحة التصحر.

واتفق أعضاء اللجنة على ضرورة أن يعرف العالم ماذا نقوم به حاليا وأن نعرف نحن ماذا نريد أن نقوم به في المستقبل المنظور. وإضافة إلى مشروعات وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية لابد أن تهتم مصر بموضوع الكثبان الرملية وهو أحد الموضوعات التي ليست داخل الاختصاص المباشر لأي وزارة من الوزارات، علما بأن زحف الكثبان الرملية على الجزء الغربي من بحيرة ناصر وجنوب الصعيد يجب أن يحظى بأولوية متقدمة لتوصيف إجراءات العلاج المناسبة. وبالنسبة لمشروع الحزام الأخضر تقوم المجموعة بإعادة النظر فيه ضمن إعدادها للبرنامج الوطني باعتباره نواه للبرنامج تحت الإقليمي لدول الشمال الإفريقي.

ووافقت اللجنة في ختام اجتماعها على ضرورة مخاطبة الوزارات المعنية راجية أن تبادر كل منها بالتفضل بإرسال نسخ من تقاريرها وموادها العلمية ذات الصلة بما قامت به من أنشطة ومشروعات لمكافحة التصحر. ويعهد إلى لجنة فنية في وزارة البيئة بإخراج ما يرد إليها من مخرجات الوزارات كتيبات تتناول مشروعات مكافحة التصحر التي تمت في مصر لعرضه في الداخل والخارج إعلانا عن توافر الخبرات المصرية. ويعقب ذلك تكليف مجموعة خبراء لتقوم بإعداد البرنامج الوطني . ويمكن لهذه المجموعة أن ترجع إلى وزارة التخطيط حيث جميع المشروعات الوطنية لها أصل في الخطة العامة للدولة.

وكما حدث في اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر في أواخر تسعينات القرن العشرين لم تستجب للنداء سوى وزارة الموارد المائية والري، فتقدم مندوبها في اللجنة كتابيا مقترحا أن يتضمن البرنامج القومي مشروعات تطوير الري من تجديد شبكات ونظم الري على مختلف مستوياتها بهدف توفير مياه الري حسب الحاجة الفعلية للزراعات ومنع الإسراف وتقليل الفواقد مع زيادة

للإنتاجية الزراعية، واستخدام مختلف المصادر المائية بما فيها المياه السطحية ومياه الصرف والمياه الجوفية، وحل مشكلة ارتفاع المياه الجوفية وما تسببه من رفع معدلات الملوحة وخفض الإنتاج الزراعي، وإيجاد صيغة للتعاون بين جهاز الري ومستخدمي مياه الري من مزارعين وفلاحين عن طريق تكوين مجموعات مستخدمي مياه الري وتوجيه المزارعين على الاستخدام الأمثل للمياه.

أما بقية الجهات التنفيذية المشاركة في اللجنة فلم تقم بالرغم من إعادة تذكيرها بعمل واجبها ولم يأت منها صور من تقارير وبيانات علمية عامة ومعلنة تتوافر لديها، وتصلح للبناء عليها لتنتج في النهاية البرنامج الوطني المصري لمكافحة التصحر.

السياق العام لمكافحة التصحر في مصر

لم يكن أمام وزارة شئون البيئة غير تكرار مناشدة الهيئات التنفيذية الممثلة في اللجنة التنسيقية لأداء واجبها القومي تمهيدا لوضع البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. ومع طول الانتظار بات ملحا التزام وطني آخر، يتمثل في تحديد أسس ومبادئ سياق لتقارير دورية كان على مصر أن تتقدم بها لمؤتمرات الأطراف التالية. وسنعرض فيما يلي الخطوط العريضة لهذا السياق.

الموارد الطبيعية ونظم استعمالات الأراضي

تحتل مصر مساحة تقدر بمليون كيلومتر مربع في الركن الشمالي الشرقي لأفريقيا تتضمن عدة أنظمة ايكولوجية متباينة. والسمة المميزة للمناخ هي الجفاف حيث تتساقط أمطار قليلة تبلغ أقصاها على الساحل الشمالي الغربي للبحر المتوسط بمعدل يصل أحيانا إلى ٢٠٠ مم، ويتناقص المعدل إلى ٥٠ مم

في القاهرة ويكاد ينعدم في أسوان والمناطق الجنوبية. وتشهد مرتفعات البحر الأحمر وكذلك الأجزاء الجنوبية من سيناء عواصف وأمطار رعدية في الخريف قد تتسبب في سيول غزيرة، ولكن ذلك يمثل استثناء يحتاج إلى جهد للتنبؤ به من حيث التوقيت والكمية.

ويمثل نهر النيل المصدر الأساسي للمياه في مصر حيث تضمن لها الاتفاقيات والأعراف الدولية حصة سنوية تبلغ ٥٥,٥ بليون متر مكعب تخزن في بحيرة ناصر أمام السد العالي، وتنقل هذه المياه من خلال شبكة ري مترابطة يصل مجموع أطوال فروعها إلى ٤٠ ألف كيلو متر إلى حقول تبلغ مساحتها في الوادي والدلتا ٧,٨ مليون فدان. ونظرا لاعتدال المناخ في مصر طوال العام فإنه يمكن زراعة الأرض بأكثر من محصول في العام الواحد لتصل المساحة المحصولية إلى حوالي ١٥ مليون فدان. وتعتبر كمية مياه الري هي العامل المحدد في الزراعة المصرية، حيث يمكن استزراع مساحات إضافية من الأراضي إذا توافرت موارد مائية جديدة أو إذا أمكن إعادة استعمال جزء من المياه في الزراعة بعد اتخاذ إجراءات تنقية ضرورية.

وتوجد خارج الوادي والدلتا ثلاثة أنظمة للاستعمالات الزراعية للأراضي. الأول هو الزراعة المطرية على مساحة تقدر بحوالي ٤ مليون فدان على طول الساحل الشمالي للبحر المتوسط، حيث يقوم الأهالي ببناء مصايد صناعية لمياه الأمطار أو استعمال بعض التكوينات الجيومورفولوجية كمصايد لتخزين واستعمال مياه الأمطار في وقت لاحق لري أشجار الزيتون والتين أو توفير ريه تكميلية لزراعات الشعير والقمح.

ويتواجد نظام استعمال الأراضي الثاني في مراعي طبيعية بمساحة تصل إلى ١٠ مليون فدان جنوب الشريط الساحلي وفي عدة أماكن بسيناء ووديان جبال البحر الأحمر، تمثل ثروة قومية لا يعرفها ولا يهتم بها كثيرون.

والنظام الثالث هو الزراعة المروية في واحات الصحراء الغربية حيث تتفجر مياه جوفية من عيون طبيعية أو ترفع إلى السطح من آبار سطحية أو عميقة. وتبلغ المساحة الإجمالية للواحات الكبيرة في مصر حوالي ٤ مليون فدان، لا تتجاوز الرقعة المنزرعة منها حاليا ٥%.

عوامل تدهور الأراضي

تسببت الكثافة السكانية العالية في الوادي والدلتا في وضع الأراضي الزراعية تحت ضغط شديد مما أدى إلى خفض قدرتها الإنتاجية في بعض المناطق. ويتمثل الضغط اجتماعيا في تفزم الحيازات الزراعية بما يقلل من عائدها لمواجهة تكاليف المعيشة فضلا عن تراكم مدخرات للاستثمار. ويتمثل الضغط طبيعيا في عدة أشكال منها ارتفاع معدل التكثيف الزراعي مما يعمل على استنفاد خصوبة الأرض، واستعمال معدلات عالية من الأسمدة والكيماويات الزراعية مما يعرض البيئة للتلوث، والإسراف في الري دون الاهتمام بالصرف مما يؤدي إلى غدق الأرض وتملحها.

وكان تجريف الأراضي الزراعية في سبعينات القرن العشرين من أكثر صور العدوان عليها شيوعا ومدعاة للأسف والأسى، حيث كانت تكشط لعمق يصل أحياناً إلى ٢ متر ويستعمل ناتج التجريف لصناعة الطوب. ويؤدي تجريف الأراضي إلى انخفاض إنتاجيتها لسببين، الأول أن طبقتها السطحية هي أكثر طبقاتها خصوبة لارتفاع نسبة المادة العضوية وتواجد العناصر الغذائية بحالة ميسرة للنبات، والثاني أن انخفاض المنسوب بعد التجريف يؤدي إلى

صرف مياه المناطق المجاورة إليها فيرتفع منسوب مياهها الجوفية بصفة عاجلة وتتملح بصفة آجلة . ويقدر البعض أن التجريف يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٣٠-٧٠%.

ومن عمليات التدهور المحزنة أيضا إقامة المباني والمنشآت على الأراضي الزراعية نتيجة للتوسع العمراني غير المخطط. ويقدر البعض أن مصر فقدت ما يقارب مليون فدان من أخصب الأراضي الزراعية خلال ربع القرن الأخير من القرن العشرين نتيجة للبناء عليها. وقد تم مؤخراً تحديد كردونات مدن وقرى لا يسمح بالبناء خارجها، وأدى ذلك إلى انخفاض معدل التعدي على الأراضي الزراعية، وأن كان الأمر يتطلب إعادة النظر في الخريطة السكانية الحالية والعمل من خلال خطة قومية لاستعمالات الأراضي على نشر العمران في محاور تنمية جديدة.

ويحظر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ صور التعدي على الأراضي الزراعية بالتجريف والتبوير والبناء. وتنص المادة ١٥٠ من القانون على حظر التجريف أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة. وتنص المادة ١٥١ على حظر ترك الأراضي غير مزروعة لمدة سنتين رغم توافر صلاحيتها للزراعة، وتم تخفيض المدة إلى عام واحد بنص المادة ١٥١ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥. وتنص المادة ١٥٢ على حظر إقامة مباني أو منشآت على أرض زراعية أو تقسيمها لإقامة مبان عليها.

وتختلف عوامل تدهور الأراضي خارج الوادي من منطقة إلى أخرى. ففي منطقة الزراعة المطرية بالساحل الشمالي يمكن أن يؤدي التوسع في زراعة محاصيل الحبوب بديلا للغطاء النباتي الطبيعي أو بساتين التين والزيتون إلى زيادة احتمالات التجريف الهوائي. ومن جهة أخرى فقد أدى التوسع العمراني

العشوائي للمنطقة الساحلية دون أن يصاحبه دراسة للتأثير البيئي المحتمل إلى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي لمساحات شاسعة، وبالتالي زيادة احتمالات تعرضها للتصحر. وفي مناطق الرعي أدت سهولة الحصول على الأعلاف الصناعية والمركزات الغذائية إلى إغراء الأهالي على زيادة عدد الحيوانات بما يفوق كثيرا قدرة الأرض على الحمل، وتسبب الرعي الجائر في حدوث آثار سلبية على كمية ونوعية الغطاء النباتي فزادت احتمالات التجريف الهوائي لأراضي المنطقة.

ويعزى تدهور أراضي الواحات غالبا إلى مسببات اجتماعية واقتصادية. ففي هذه المناطق تسمو ملكية المياه على ملكية الأرض. كما أن التقاليد المتوارثة لا تتقبل التحكم في مياه العيون بتركيب محابس تسمح بتدفق المياه عند الحاجة إليها فقط. وقد أدى استمرار تدفق المياه وعدم توافر نظام جيد للصرف إلى تدهور أراضي بالغدق والتملح. ويعمل انخفاض الطلب على الناتج الزراعي لقلة عدد سكان الواحات وعدم جدوى تصدير الناتج بصورته الأولية إلى الوادي والدلتا لارتفاع تكاليف النقل علاوة على انخفاض العائد من الزراعة وضعف الحافز لصون الموارد الطبيعية. وربما كانت الواحات في وضعها الراهن نموذجا حيا لما ذهب إليه الدكتور القصاص بأن قلة عدد السكان تؤدي إلى التصحر مثلها مثل زيادة عدد السكان.

وقد تتسبب حركة الرمال في ظهور تداعيات خطيرة في مناطق الوادي والدلتا المتاخمة للصحراء وكذلك على طول الساحل الشمالي للبحر المتوسط وفي عدة أماكن في سيناء وفي الواحات. وحركة الرمال قد تكون مصاحبة للعواصف الترابية التي يعقبها ترسب حبيبات الرمل على سطح الأرض الزراعية، أو قد تكون مصاحبة لتحرك الكثبان الرملية التي تختلف في الشكل

والطول والارتفاع إلا أنها تشترك في أخطارها المؤكدة حيث تغمر الحقول والمجاري المائية والمنازل والمنشآت بالرمال، تعبيرا حزينا لتوسع أو تقدم الصحاري.

الإنجازات القطاعية في الزراعة المصرية

تمت خلال العقود الماضية إنجازات كبيرة قامت بها وحدات تنفيذية في وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي والموارد المائية والري. وتصب الإنجازات في صالح الاقتصاد القومي لأنها تحقق عائدا اقتصاديا من خلال تحسين الاستفادة من الموارد الطبيعية، أي أنها تدخل تحت بند عمليات مكافحة التصحر ربما دون أن يدري القائمون بها ذلك.

وعلى سبيل المثال فإن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع مراكز البحث العلمي في الجامعات والمركز القومي للبحوث ومركز بحوث الصحراء ومركز البحوث الزراعية قامت بدراسات تفصيلية عن أنواع الأراضي المصرية وما يجود عليها من حاصلات، وحساب مقننات مائية وسمادية وطرق خدمة مناسبة لهذه الحاصلات، كما قامت الوزارة بتوفير سلالات نباتية عالية الإنتاج وكذلك سلالات مقاومة للجفاف والملوحة. ومن المشروعات الرائدة التي تقوم بها الوزارة مشروع تحسين الأراضي ذات الإنتاجية المتدهورة بمحسنات إنتاجية منها الجبس أو معاملات حقلية كالتسوية بالليزر وصيانة شبكات الري والصرف على مستوى الحقل.

وتقع مسئولية الإدارة القومية للموارد المائية على عاتق وزارة الموارد المائية والري. وتتضمن هذه المسئولية إنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الري والصرف وما يلزمها من أعمال تجديد وإحلال، وحساب مقننات إروائية لزمامات مختلفة، وتحسين طرق نقل وإضافة المياه للحقول، ورصد وضبط

مستوى المياه الجوفية، وحساب معدلات سحب المياه الجوفية في الصحاري وتحديد الطرق المناسبة للاستفادة من مياه الصرف الزراعي بعد خلطها. وأضاف القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ إلى مسئولية الوزارة مكافحة تلوث المجاري المائية.

وعلى نطاق وزارة الإدارة المحلية يتم تنفيذ عدة مشروعات تجريبية بالتعاون مع جهات محلية أو أجنبية. وعلى سبيل المثال هناك مشروع للنهوض بالقرى بزيادة فرص العمل في الريف عن طريق التصنيع الزراعي للمنتجات المحلية وكذلك الاستفادة من المخلفات لإنتاج البيوجاز والأسمدة العضوية. وفي المناطق الصحراوية البعيدة عن الوادي والدلتا هناك مشروع التنمية الريفية المتكاملة المعروف باسم مشروع القصر بمحافظة مطروح الذي يهدف إلى توطين البدو وإقامة مصايد لمياه الأمطار وتحسين طرق استعمال الموارد المائية والأرضية. وفي واحة سيوة تمت محاولات رائدة قام بها قسم البساتين بمركز بحوث الصحراء لتثبيت الكثبان الرملية ميكانيكيا وبيولوجيا.

المكونات الافتراضية لبرنامج العمل الوطني

وصلت جهود مكافحة التصحر في مصر إلى منعطف جديد بعد إقرار الخطة القومية للبيئة التي أعدها جهاز شئون البيئة في فبراير ١٩٩٢، وصدور قرارات مؤتمر قمة الأرض في يونيو ١٩٩٢، وإعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في يونيو ١٩٩٤. ووقر في أذهان كثير من المفكرين ومتخذي القرار أن التنمية الاقتصادية يجب أن تصون الموارد وترشد استخدامها ضمانا لاستدامتها، وأن مكافحة التصحر كأحد عناصر التنمية المستدامة تتطلب تضافر جهود محلية ووطنية في برنامج متكامل يستهدف تلبية احتياجات محددة ويتسم بالوضوح والشفافية ليحفز الناس على العمل ويغري الدول والمؤسسات المانحة على تقديم الدعم.

ويمثل البرنامج الوطني لمكافحة التصحر إطارا تتم داخله ترجمة مبادئ والتزامات الاتفاقية إلى سياسات وبرامج ومشروعات. ويستهدف البرنامج من الناحية العملية وضع آليات مناسبة لإدارة أراضي الزراعات المروية والمطرية والمراعي، ويؤكد على إجراءات الوقاية من التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتأثرة ضمن خطة شاملة للتنمية في الدولة. وعلى ذلك فإن البرنامج يجب أن يكون طويل المدى بالضرورة، ويتناول معطيات طبيعية واقتصادية واجتماعية تتكامل مؤسسيا في ثلاثة محاور متقاطعة تضم عناصر مؤسسية مساعدة وعناصر رصد وتقييم وعناصر إدارة المشروعات.

٠١ العناصر المساعدة

تتضمن هذه العناصر بناء وتدعيم الوعي الوطني على مستوى الأفراد والمؤسسات ومتخذي القرار بأخطار التصحر، وتقديم الاتفاقية لمتخذي القرار ومراكز البحوث والمزارعين والتأكيد على فرصها المتاحة، وتشجيع البحوث العلمية في مجالات التصحر وتبادل المعلومات بين مراكز البحوث داخليا وخارجيا، والتأكيد على الخبرات والأعراف المحلية وجوانبها العلمية، وبناء وتدعيم قدرات الجهات التنفيذية للعمل منفردة وداخل فريق، وتوفير خدمات الإرشاد للمزارعين، والبحث عن الأسلوب المناسب للمشاركة الجماعية، وإصدار تشريعات وحوافز تؤدي إلى منع أو وقف التصحر، وإعداد آليات مؤسسية تشجع على جذب مساهمات الدول والجهات المانحة بمراعاة الشفافية وقواعد الثقة المحاسبية وحسن أداء العمل.

٠٢ عناصر الرصد والتقييم

تتضمن هذه العناصر بناء قاعدة بيانات لأبحاث وأرصاد التصحر وضبطها قياسيا، وإقامة دلائل القياس والمقارنة وتسجيل بيانات الجوانب الطبيعية

/الحيوية، والجوانب الاجتماعية /الاقتصادية للتصحر، وتأثير إجراءات وعمليات المكافحة، والاستفادة من جهود المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في إعداد مشروعات من القاعدة إلى القمة، وتقرير أولوية المشروعات داخل البرنامج الوطني طبقا لقواعد يتم تبنيها بالتوافق.

وتقوم المفاضلة بين اختيارات متاحة على اعتبارات منها مساهمتها في الحفاظ على البيئة، ونسبة التكاليف إلى الفائدة، والبدائل التكنولوجية، والناتج الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة قبول ومشاركة الأهالي، ومساهمة الجهات والمؤسسات المانحة.

٣٠ عناصر إدارة المشروعات

تتضمن هذه العناصر إجراءات إدارة المشروعات على الطبيعة من تخطيط وتنفيذ ومراجعة وتقييم. وسنتناول فيما يلي رؤوس العناوين لمشروعات يمكن تنفيذها في مجال مكافحة التصحر:

أ) مشروعات الأراضي المروية

يدخل تحت هذه المشروعات تحسين الري على المستوى القومي وعلى مستوى الحقل، وإعادة استعمال مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي للري بعد الإصلاح، وصيانة شبكات الصرف على المستوى القومي والحقلي، وصون وتحسين الأراضي المنزرعة بإضافة المحسنات والحرث العميق والتسوية، ورفع مستوى خصوبة الأراضي وتقدير احتياجاتها من الأسمدة وحساب الميزان الغذائي، وتجريب وتقييم الزراعة العضوية، وتنفيذ خطة قومية للتشجير، والترويج لمعاملات بعد الحصاد والصناعات الريفية وعمليات التسويق، وإعداد نماذج ودلائل استعمالات الأراضي على المستوى القومي، وتثبيت الكثبان الرملية.

ب) مشروعات أراضي الزراعة المطرية

يدخل تحت هذه المشروعات إقامة نظم للإنذار المبكر للجفاف وتقرير وسائل تخفيف آثار الجفاف من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والفنية، ومقارنة طرق حصاد مياه الأمطار وتخزينها والمحصول المناسب لكل طريقة وتكاليف وحدة حجم المياه، وتحديد وسائل منع التجريف المائي والهوائي للأراضي، وتقرير بدائل الطاقة المتجددة وغير المتجددة المناسبة، وإمكانيات نقل وتخزين وتسويق منتجات النشاط الزراعي.

جـ) مشروعات أراضي الواحات

يدخل تحت هذه المشروعات تقدير معدل السحب الآمن من المياه الجوفية وإمكانية الطاقة الجديدة والمتجددة في المنطقة، وتنفيذ تركيب محصولي مناسب لكل من الاستهلاك المحلي والتصنيع الزراعي والتصدير إلى خارج المنطقة، وإقامة اتحاد مزارعين لإدارة مصادر مياه المنطقة بشكل اقتصادي يتفق مع الاعتبارات البيئية، وتثبيت الكثبان الرملية باستعمال التكنولوجيا المناسبة.

د) مشروعات أراضي المراعي

يدخل تحت هذه المشروعات تحسين وصون الغطاء النباتي الطبيعي للأراضي، وتحسين قدرة الحيوانات المحلية على الاستفادة من وحدة الغذاء، وتحديد الطرق المقبولة اجتماعيا لمنع أو تقليل الرعي الجائر، وزيادة فرص العمل البديلة خصوصا للفئات الضعيفة والفقيرة من المجتمع، وفرص العمل ومصادر الدخل البديلة.

التقرير الوطني الأول عن مكافحة التصحر

أعد مستشار وزارة البيئة بصفته المنسق الوطني للاتفاقية هذا التقرير الذي قدم إلى سكرتارية الاتفاقية في أبريل عام ١٩٩٩ من خلال القنوات الرسمية، ليعرض فيما بعد علي مؤتمر الأطراف الثالث في رسيفي بالبرازيل، طبقا لنص المادة السادسة والعشرين من الاتفاقية وكما جاء في أحد قرارات مؤتمر الأطراف الثاني. وقد وزعت حينئذ نسخ "صلبة" من التقرير على جميع المشاركين في المؤتمر من الدول الأطراف والمراقبين وممثلي الهيئات الدولية، كما تتواجد نسخة إلكترونية على موقع الاتفاقية في شبكة المعلومات الدولية للباحثين عن مزيد من التفاصيل.

ويوضح التقرير جهود مصر لمكافحة التصحر فيبدأ بمقدمة تطرح الإطار المؤسسي المصري ثم المنظور البيئى لأعمال مكافحة التصحر من خلال تعريف الجوانب الطبيعية /البيولوجية وكذلك الجوانب الاجتماعية/الاقتصادية ذات الصلة. ويستعرض الباب الثاني للتقرير بشكل إجمالي الموارد الأرضية والمائية المتاحة في مصر وعوامل استنزافها و/ أو تدهورها نتيجة للأنشطة البشرية متضمنة الصناعة والزراعة والسياحة والإسكان وغيرها، وكذلك التدهور الناتج من الظواهر الطبيعية ومنها تحرك الكثبان الرملية بما يعرض المستوطنات البشرية والمنشآت والبنية التحتية في الأماكن المجاورة للصحاري إلى مخاطر.

ويعرض الباب الثالث من التقرير إدارة الموارد المائية فيغطي موارد المياه السطحية والجوفية والأمطار والسيول، واستعمالاتها في الزراعة والصناعة والملاحة والمستوطنات البشرية، واحتمالات وتوقعات إعادة استعمال المياه في قطاعات مختلفة، والموارد الأرضية وتطورها، ومشروعات استصلاح

الأراضي خارج زمام الوادي والدلتا اتساقا مع أن الزراعة تستعمل نحو ٨٠% من الموارد المائية.

ويتناول الباب الرابع استراتيجية الزراعة على مشارف الانفتاح الاقتصادي حينئذ وتحرير السوق من الإدارة المركزية، حيث تعتمد الاستراتيجية الجديدة إلغاء الدعم الزراعي والتسعير الاقتصادي للمخرجات والتغلب على الاختناقات وإصلاح نظم الحيازة وتعظيم الاستفادة من الموارد بما لا يخل بمتطلبات التنمية المستدامة، مع اعتبار الجوانب الاقتصادية ومستجدات منظمة التجارة العالمية وما تفرضه من محددات وتتيحه من فرص.

ويعرض البابان الخامس والسادس نموذجين للخبرة المجتمعية العلمية في مصر من وقائع مؤتمرين عن التصحر، تجمع في الأول أكاديميون وتنفيذيون ومزارعون وجمعيات أهلية إضافة إلى ممثل سكرتارية الاتفاقية، وتم تقديم الخطوط العريضة للاتفاقية من حيث الالتزامات والفرص المتاحة وكيفية إعداد البرامج الوطنية بالشروط المرجعية للاتفاقية وأهمها مشاركة المستفيدين ومقاربة المشكلات من أسفل (حيث قواعد الناس) إلى أعلى حيث كبار المسئولين. وتجمع في المؤتمر الثاني مشاركون من دول عربية تناولوا جوانب مكافحة التصحر، وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية، ونظم الإنذار المبكر للجفاف، والتعاون العلمي مع الجهات الدولية ذات الصلة.

ويأتي في البابين السابع والثامن عرض لمشروعات مختارة تم تنفيذها لمكافحة التصحر في الفترة الأخيرة. المشروع الأول هو مشروع القصر بالقرب من مدينة مرسى مطروح بالساحل الشمالي الغربي بمعونة مالية وفنية ألمانية. وتقوم فكرة المشروع على حصاد مياه أمطار الشتاء لإقامة نظم حياة اجتماعية متكاملة بداية من الزراعة والرعي وتربية الدواجن وتوفير وقود بديل لقطع

الأشجار والشجيرات والاهتمام بتسويق منتجات المنطقة وتنتهي بإيجاد فرص عمل بديلة.

ونفذ المشروع الثاني فريق من مهندسي الري والزراعة والإدارة المحلية والأهالي بمعونة كندية لكي يكون نموذجا للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه في مركز دكرنس بمحافظة الدقهلية. وكانت مشكلة المنطقة هي ارتفاع منسوب المياه الجوفية في أراضي ثقيلة القوام ارتفعت فيها نسبة الأملاح فانخفضت إنتاجية الأرض ودخول المزارعين. وتضمنت عناصر المشروع إقامة مصنع لمواسير الصرف المغطى ثم إنشاء نظام للصرف الحقلي المغطى، وتولى المهندسون الزراعيون إرشاد الأهالي لأساليب زيادة الإنتاج بمعاملات ما قبل وما بعد الحصاد. وقد أدى تنفيذ المشروع إلى رفع إنتاجية الأراضي بنسبة ٢٥%، إضافة إلى تناقص إصابة الأهالي ببعض الأمراض المرتبطة بالمياه.

وتتناول الأبواب من التاسع حتى الحادي عشر ثلاثة مشروعات تحت التنفيذ. الأول هو مشروع شروق الذي تنفذه وزارة التنمية الريفية ويقوم على تكامل عمليات التنمية في المناطق الريفية استجابة لمطلب ومشاركة وتنفيذ أهالي المنطقة، ويتم العمل بإقامة فيه روابط للمستفيدين على مستوى القرية تتجمع في وحدات أكبر على مستوى المركز والمحافظة. ويستهدف هذا البناء الهرمي تعظيم الاستفادة من موارد الوحدات المحلية والإقليم من خلال عمليات التكامل والمشاركة في مداخل ومخارج عمليات الإنتاج.

ويتم تنفيذ المشروع الثاني في واحة سيوة ممثلة لواحات الصحراء الغربية حيث المشكلة هي توافر موارد مائية تتدفق تلقائيا أو تضخ من آبار سطحية، غير أن معدل الاستفادة منها ليس على الوجه الأكمل. وللمشروع جوانب هندسية تتمثل في إغلاق آبار سطحية واستبدال آبار عميقة بها، وهي آبار تضخ مياه

ذات نوعية جيدة بقدر مطلوب دون فائض يتجمع في برك تتحول بعد فترة إلى ملاحات تهدد إنتاجية أراضي مجاورة. والمكون الزراعي للمشروع هو إدخال أنواع نباتية وحيوانية أكثر إنتاجية، وتحسين معرفة الناس بأساسيات نظم الزراعة الصناعية مما يرفع من دخلهم ويحافظ على البيئة.

والمشروع الثالث هو مشروع تنمية جنوب مصر وعلامته المميزة توشكى، وهو من المشروعات العملاقة التي ينتظر أن يستغرق تنفيذه عشرين عاما. والهدف الاستراتيجي للمشروع هو تخفيف الضغوط البشرية على موارد الوادي والدلتا بإنشاء محيط حيوي جديد وزيادة الحيز المعمور في مصر من ٦% حاليا إلى ٢٠% في عام ٢٠١٧. ومفاتيح المشروع الرئيسية هي ترشيد الاستهلاك المائي الزراعي فى الوادي والدلتا بما يسمح برصيد مائي يوجه إلى إقامة مجتمعات زراعية صناعية في جنوب الصحراء الغربية بمستجدات العلم والتكنولوجيا في الري والزراعة والإنتاج والتسويق.

ويتناول البابان الثاني عشر والثالث عشر تفاصيل مشروعين للتنفيذ في القريب العاجل. يتعلق المشروع الأول برصد تحرك ثم تثبيت الكثبان الرملية في مصر وخصوصا في أماكن ذات حساسية خاصة أولها بحيرة ناصر التي تطل عليها من الغرب جحافل كثبان رملية. ويأتي بعد ذلك كثبان تهاجم الواحات وشمال سيناء وبعض الطرق الصحراوية في غرب صعيد مصر. ويتضمن المشروع الثاني إقامة نظام معلومات يستهدف تعميق التواصل بين جهات منتجة للمعلومات والمستعملة لها، وكذلك التنسيق بين قطاعات متنافسة على الأراضي بكافة استعمالاتها الزراعية والصناعية والسياحية والإسكانية والصحية والعسكرية والأمن القومي. ومن المأمول أن يخرج من هذا المشروع خريطة قومية لاستعمالات الأراضي بمكوناتها إقليميا ومحليا في إطار من المحددات التي يتم الاتفاق عليها قوميا.

ويختص الباب الأخير في التقرير بالدلائل والمؤشرات. وترجع أهمية هذا الموضوع إلى ضرورة وجود مقاييس كمية ثابتة تشخص حالة النظام البيئي ومكوناته كمحصلة لاستعمالات بشرية وكذلك كمحصلة لتقييم تأثير ما قد يطبق من إجراءات وقائية وإجراءات علاجية للمحافظة على سلامة الموارد وكذلك علاج ما قد يتعرض منها للتدهور.

التقرير الوطني الثاني عن مكافحة التصحر

يتميز هذا التقرير عن نظيره السابق ونظرائه اللاحقين بأنه كان تقريراً شفوياً بالأساس قدم أمام مجموعة العمل المؤقتة لمراجعة تنفيذ الاتفاقية AHWG، وهي في مضمونها لجنة استماع دولية. وقدم وفد مصر المكون من مستشار وزارة البيئة التقرير بوسيلة "نقطة قوة" على مدى ساعة خصص جزء منها للأسئلة والتعليقات والمداخلات. وسبق ذلك توزيع وثيقة مطبوعة تتضمن نصا لمحتويات التقرير باللغة الإنجليزية من خلال السكرتارية على سائر الوفود.

وبدأ العرض بشريحة عليها صورة فضائية مجمعة تظهر موقع مصر الجغرافي من حيث المساحة ونهر النيل والموارد الأرضية، تلتها شريحة بالوضع الديموجرافي من حيث السكان ونسبة الزيادة السنوية وأماكن تركز وتخفف التجمعات البشرية. ثم تتابعت الشرائح لعرض عواقب الضغوط البشرية ومنها الاستغلال المفرط للموارد وتقزم الملكيات الزراعية. ويتناول التقديم بعد ذلك جهود مصر فيما قبل عصر الاتفاقية، وتتركز في محاولات زيادة الإنتاج والإنتاجية والعناية بالموارد المائية ودعم البحوث العلمية الخاصة باستعمال الموارد المائية والأرضية.

أما جهود ما بعد الاتفاقية فتتركز في إجراءات بعضها مؤسسي مثل تشكيل لجنة تنسيقية لمكافحة التصحر وتحديد أطراف المصلحة الرئيسية وحملات تعريف بالاتفاقية، وإجراءات عملية منها حصر مشروعات جارية لمكافحة التصحر ومحاولة إيجاد صلة تجمعها، والبحث عن قواعد محتملة لتحديد أولويات المشروعات في برنامج العمل الوطني والتعرف على أوجه العمل المشترك لاتفاقيات ريو لتحقيق ما يعرف بالقيمة المضافة، واحتمالات مصادر دعم محلية ودولية وأسس التفاوض مع الجهات المانحة طلبا لدعمها.

وعرضت شريحة لاحقة عناصر التقرير الوطني المصري الذي قدم لمؤتمر الأطراف الثالث، والتي تتمثل في منظور بيئي لمكافحة التصحر، واستراتيجيات وسياسات، وحملات توعية وتعريف بالاتفاقية من حيث الالتزامات والفرص المتاحة، ونماذج لمشروعات سابقة وجارية ومستقبلية لمكافحة التصحر، وأخيراً موضوع الدلائل والمؤشرات. وتطرق التقديم لأولويات الاستراتيجية الوطنية وحصرتها في كفاءة استعمال الموارد، وتكامل موضوعي لحل المشكلات من القاعدة إلى القمة، وتحسين أوضاع المناطق الريفية، وتحسين أجهزة التسويق الزراعي، ودعم البحوث الزراعية.

وقدمت شريحة تالية عرضا لمشروعات مرشحة كمكونات للبرنامج الوطني وتتضمن تحديث الزراعة، والإدارة المتكاملة للموارد في منطقة الساحل الشمالي الغربي، والإدارة المتكاملة للواحات، وتثبيت الكثبان الرملية، والتشجير، ونظام معلومات للتصحر يستطيع تقييم ومقارنة كفاءة استعمال وصون الموارد الطبيعية. وينتهي التقرير بعرض موضوع التعاون تحت الإقليمي والإقليمي وما تقدمه مصر حاليا من مساعدات أفريقية في مجال مكافحة التصحر وبالذات من خلال الصندوق الأفريقي بوزارة الخارجية والمركز الدولي للزراعة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

اللغة العربية على هامش الاتفاقية

دخلت اللغة العربية رحاب الأمم المتحدة وهيئاتها كأحد لغاتها الرسمية في أوائل عام ١٩٧٤، بعد أن أذهل الأداء العسكري والسياسي والاقتصادي للدول العربية في حرب رمضان/أكتوبر ١٩٧٣ كافة دوائر العالم. فتحدثت دوائر دبلوماسية عن العرب باعتبارهم القوة السادسة في العالم، وتحدثت أخرى عن مآثر الحضارة الزاخرة التي صنعها العرب والمسلمون في القرون الوسطى.

وفي خضم هذه الأجواء المعبأة بالفخر والثقة والإيمان من جهة والاحترام والإعجاب من جهة أخرى، تقدم الدكتور عصمت عبد المجيد ممثل مصر الدائم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك نيابة عن الدول العربية بمذكرة إلى سكرتير عام المنظمة يطلب فيها إدراج اللغة العربية كلغة رسمية في المنظمة أسوة باللغات الرسمية الخمس الأخرى وهي الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والروسية والصينية. وكان حدثا سعيدا أن توافق الأمم المتحدة على ذلك دون معارضة، رغم إصرار دول قليلة على ربط التنفيذ بتوافر موارد مالية لتغطية التكاليف، وهنا تقدمت دولة الكويت بالتطوع بتحمل التكاليف لمدة ثلاث سنوات دخلت بعدها تلك التكاليف ضمن بنود ميزانية الأمم المتحدة.

ومن هذا المنظور فإن اتفاقية مكافحة التصحر، وهي إحدى الاتفاقيات الدولية التي تم التوصل إليها استجابة لنداءات وقرارات استصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت تستعمل اللغة العربية في كتابة وثائقها وفي مداخلات الوفود العربية في اجتماعاتها، حيث تتوافر إمكانيات ترجمة فورية فيما بين جميع اللغات الرسمية أثناء اللقاءات التي تعقد تحت مظلة الأمم المتحدة.

وقد حدث أثناء اجتماعات الدورة السابعة للجنة التصحر التي عقدت في مقر اليونيب بنيروبي فى أغسطس ١٩٩٥ أن اعترض ممثل اليابان على استعمال جميع اللغات الرسمية الست في مداولات ومطبوعات مؤتمر الأطراف المقبلة للاتفاقية بحجة زيادة الأعباء الإدارية على السكرتارية، وطالب بالاكتفاء بلغتين أو ثلاث في المداولات. وأيد هذا الاعتراض ممثل الولايات المتحدة الأمريكية كما أيده ممثل المملكة المتحدة بحجة توفير النفقات في زمن تعاني فيه الأمم المتحدة من أزمة مالية خانقة.

وقد يكون من المناسب هنا وضع جملة عرضية تفيد أن السبب الرئيسي للأزمة المالية التي عانت منها الأمم المتحدة في ذلك الوقت هو امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع كامل حصتها السنوية المقررة للمنظمة منذ عدة سنوات.

ويبدو من ظاهر اقتراح وفد اليابان أنه لم يكن موجها بشكل مباشر ضد لغة معينة، ولذا فقد وقف وفد مصر مدافعا عن جميع اللغات المستعملة بمنطق أن الاتفاقية تم التوصل إليها تحت مظلة الأمم المتحدة ولذلك فمن الضروري أن تتفق نظم وإجراءات العمل فيها مع نظم وإجراءات الأمم المتحدة. وفي النقاش الدائر حول هذه النقطة تحدث ممثلوا الصين وأسبانيا وبعض دول أمريكا اللاتينية معارضين اقتراح اليابان. ودار نقاش طويل ذكر فيه البعض أن نفس المشكلة قد أثيرت أثناء اجتماعات أخيرة لاتفاقية التغير المناخي، وهي أيضا اتفاقية دولية تم التوصل إليها تحت مظلة الأمم المتحدة. وبعد أخذ ورد عبر مفاوضات لجنة التصحر في ثلاث دورات، تقرر أثناء دورتها التاسعة في سبتمبر ١٩٩٦ سحب الاقتراح عندما تبين غياب التوافق علية والاكتفاء بتسجيل موقف اليابان بناء على رغبتها.

ولا يخفى على أحد أنه إذا تمت الموافقة على اختصار عدد اللغات الرسمية المتداولة في مثل هذه الاتفاقيات، فإن اللغة العربية ستكون المرشحة الأولى للخروج في التصفيات الأولى باعتبار التآكل الظاهر في الثقل المادي والمعنوي للتأثير العربي في الوقت الراهن، كما أنه من المحتمل أن يكون استبعاد اللغة العربية من اتفاقية التصحر تمهيداً لاستبعادها من كافة نظم وهياكل واتفاقيات الأمم المتحدة في وقت لاحق.

وقد كان من حسن التدبير أن تحاط جامعة الدول العربية علما بهذا الموضوع منذ بدايته لتتولى قيادة العمل المشترك للدفاع عن لغة العرب في الساحة الدولية، وهو ما تم بسلسلة خطابات بدأت من مستشار وزارة البيئة إلى وزير البيئة إلى وزير الخارجية إلى أمين عام جامعة الدول العربية، الذي كان لحسن الحظ هو الدكتور عصمت عبد المجيد، صاحب المبادرة الأولى لإدخال اللغة العربية إلى الأمم المتحدة. وقد بادر الدكتور عصمت عبد المجيد حينئذ بمخاطبة الدول أعضاء الجامعة بمضمون الموضوع ومكامن خطورته، راجيا أن تتم مداخلات وفود الدول العربية في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة باللغة العربية.

ويتبقى بعد ذلك أن تتولى الجامعة العربية هذا الموضع بيقظة واجبة، وربما تبحث في جدوى تكليف أحد ذوي الكفاءات للتواجد في اجتماعات الاتفاقيات الحكومية الدولية للتنسيق بين ممثلي الدول العربية لتكوين جبهة تفاوضية تستطيع فرض كلمتها في مواقف حرجة، ومراجعة الوثائق الصادرة باللغة العربية عن الاجتماعات قبل صدورها لتخرج رصينة دون تعسف لفظي تستعصي على القراءة المريحة، وإعداد برامج تدريب للمترجمين العرب

العاملين بالأمم المتحدة للارتقاء بأدائهم المهني خاصة بعد أن داهمتهم مع الجميع مستجدات مصطلحات علمية وتكنولوجية متدفقة.

وسوف تبقى اللغة العربية مقروءة ومسموعة في محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية إذا استقر في وجداننا ثم صدقه العمل أن لغتنا – لغة القرآن – هي بالأساس والقياس ذاتنا لا نقبل أن يعتبرها بعض الناس كما مهملا لا قيمة له.